

القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى والمترربوليتانية*

جف هالبر**

تؤطر قضية القدس، سواء في المفاوضات أو في أذهان الجمهور، في إطار نزاع للسيطرة على الأماكن المقدسة في البلدة القديمة وحولها، وفي إطار مطالبة الفلسطينيين بإقامة عاصمتهم في الجزء الشرقي من المدينة. ومع أن هذين الأمرين (النزاع والمطالبة) قضيتان مهمتان وعسيرتان، فهما يجبان عنصراً حيوياً آخر من دور القدس في استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وهو تحويل القدس باستمرار من مدينة تسيطر عليها إسرائيل إلى منطقة تحتل مجمل الجزء الأوسط من الضفة الغربية وتسيطر عليه. فقد راحت القدس المنطقة تتحول بهدوء، ومن دون اجتذاب الكثير من الانتباه العام، إلى عنصر مركزي في منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وعلينا، إذا أردنا أن نفهم دور القدس في الإبقاء على الاحتلال، أن ننظر في حدود القدس المتغيرة ضمن ثلاث دوائر متراكزة: "القدس البلدية" كما تم تحديدها بحدود المدينة التي فرضتها إسرائيل من جانب واحد سنة 1967؛ "القدس الكبرى" التي تسعى لضم "الطوق الخارجي" من مستوطنات الضفة الغربية المحيطة بالقدس داخل محافظة موسعة؛ و"القدس المترربوليتانية"، وهو مفهوم إقليمي لا يقصد به ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى القدس (بما فيها بيت لحم ورام الله)، وإنما تحويلها إلى أرياف تابعة لمنطقة مدينية تسيطر عليها إسرائيل.

إضافة إلى أهمية القدس "كواقع على الأرض" بالنسبة إلى المفاوضات المقبلة، فإن حالتها تسلط الضوء على استخدام التخطيط والإدارة والبناء كوسائل لمواصلة الاحتلال (بالأمر الواقع، إن لم يكن قانونياً)، ولقطع الطريق على نشوء دولة فلسطينية

(*) المصدر: *Jerusalem Quarterly File*, no. 15, Winter 2002, pp. 6-17.

(**) أستاذ في علم الأنثروبولوجيا في جامعة بن - غوريون، بئر السبع.

قابلة للحياة.

القدس البلدية

القدس "البلدية" سهلة التعريف بمفاهيم مدينية: فهي مدينة تضم نحو 630,000 نسمة (430,000 يهودي، و200,000 فلسطيني) يقيمون داخل حدود بلدية رسمتها إسرائيل عقب حرب 1967. غير أن القدس "البلدية" كيان اصطناعي لا يجسد كياناً مديناً حقيقياً بقدر ما يعبر عن رغبة إسرائيل في تأكيد مطالبها في البلدة القديمة التاريخية و"الحوض المقدس" المحيط بها. ولا صلة تذكر بين الشكل البلدي المعاصر للقدس وبين نموها العضوي كمدينة. (ومن الأمثلة لهذا، مقارنة البلدة القديمة في القرن التاسع عشر ونموها حتى سنة 1948).

والواقع أن مجرد تعزيز "القدس الغربية" كجزء يهودي صرف من المدينة (باستثناء قسم من بيت صفا) كان نتاج حرب 1948 - لا نتيجة التطور المدني. قبل الحرب كان 40% من أراضي القدس الغربية ملكاً للفلسطينيين، بما في ذلك المناطق السكنية والتجارية والقروية، وكان نحو نصف الـ 65,000 من مسيحيي المدينة ومسلميها يقيم هناك (Habash and Rempel 1999, pp. 184-185; Davis 1999, p. 52). علاوة على ذلك، ومع أن إسرائيل تتجشم عناء كبيراً لتوكيد مركزية البلدة القديمة بالنسبة إلى الحياة والهوية اليهوديتين، فإن 98% من السكان اليهود الـ 100,000 كانوا سنة 1948 يعيشون في الجزء الغربي من المدينة. وكي تعزز إسرائيل قبضتها الإقليمية على "القدس الشرقية" العربية (6 كم²، مقارنة بـ 38 كم² في القدس الغربية)، ألحقت 64 كم² من أراضي الضفة الغربية بالمدينة لتطوقها بحلقة من المستوطنات الإسرائيلية. بعبارة أخرى: إن نحو 93% من القدس الشرقية أضيف إليها بعد حرب 1967 لأهداف السيطرة. وعلى وجه الإجمال، فإن 60% من القدس البلدية ألحق بها من أجل تطويق الأجزاء الفلسطينية من المدينة وعزلها عن مجتمع الضفة الغربية الفلسطيني الأوسع.

وهكذا، فإن الاعتبارات السياسية القائمة على مخاوف إسرائيل السكانية والجيوسياسية هي التي حددت شكل القدس البلدية وطبيعتها أكثر من العمليات المدنية. فإسرائيل تسعى لتدعيم دعواها بـ "الملكية" الحصرية للقدس عبر السعي للحفاظ على أكثرية 72% من اليهود في مقابل 28% من الفلسطينيين التي وجدتتها في المدينة "الموحدة" سنة 1967. (ومع هذا فهي لم تحقق إلا نجاحاً معتدلاً: فالأكثرية الإسرائيلية في القدس اليوم لا تتجاوز 68%).

ومن الطرق المعتمدة لتحقيق ذلك رسم الحدود طبقاً لاعتبارات سياسية: ففي سنة 1967 قام جنرالان إسرائيليان (شلومو لاهط ورحبعام زئيفي السيئ الذكر) برسم الحدود الجديدة للقدس البلدية وفقاً لمبدأين:

- ضم القدر الأكبر من الأراضي الفلسطينية غير المبنية ووضعه في تصرف الإعمار الإسرائيلي (وقطع الطريق بذلك على الحاجة الملحة إلى بناء 30,000 وحدة سكنية ومناطق صناعية جديدة في القدس العربية)؛

- إقصاء التجمعات الفلسطينية الكبرى عن المنطقة البلدية (وخصوصاً العيزرية وأبو ديس والرام) تقليصاً لعدد السكان الفلسطينيين (Campbell 1998).

ثم اعتمدت إسرائيل سياسة تخطيطية "منحازة" (أو "معادية") لضمان غلبتها السكانية. فقد قامت، في الفترة التي عقت حرب 1967، بمصادرة ثلث أراضي القدس الشرقية لبناء مستوطناتها الكثيفة ومستلزماتها من بنية تحتية. وأنكر على الفلسطينيين حق البناء على 80% من الأراضي المتبقية (39 كم² من مجموع 46 كم²)، إمّا لأن الأرض كانت تقع خارج "المخططات الهيكلية" الحصرية الموضوعة للقدس الشرقية العربية (حيث لم يكن ثمة من مخططات هيكلية)، وإمّا لأن الأرض كانت مخصصة لـ "المنفعة العامة" أو محددة كـ "مساحات مكشوفة". أمّا المنافع العامة التي خصصت لها "المساحات الخضراء" - كالحدائق والملاعب، والمدارس، والمراكز الاجتماعية وما شابهها - فهي لم تنفذ طبعاً. (ومن السخرية المرة أن القدس الشرقية تملك من "المساحات المكشوفة الخضراء" لكل شخص أكثر من أية مدينة في العالم، الأمر الذي يوحى بجنة عدن - على الورق على الأقل).

ويذكر أمير تشيشين، المستشار في الشؤون العربية الذي خدم طويلاً في بلدية القدس خلال رئاسة كوليك لها، ولفترة أقصر أولمرت:

"كان المخططون في مكتب مهندس المدينة عندما يضعون حدود الأحياء العربية يقصرونها على المناطق العامرة أصلاً. أمّا المساحات المكشوفة المحاذية فكانت إمّا توسم بـ (الخضراء) للدلالة على أن البناء محظور فيها، وإمّا تترك غير محددة حتى تنشأ الحاجة إلى إقامة مشاريع إسكان يهودية. ويحتوي مخطط كوليك، الصادر سنة 1970، على المبادئ التي لا تزال تستند إليها سياسة الإسكان الإسرائيلية إلى اليوم - مصادرة الأراضي التي يملكها العرب، وبناء أحياء يهودية ضخمة في القدس الشرقية، وتقعيد البناء في الأحياء العربية" (Cheshin et al. 1999, p. 37).

أمّا الفلسطينيون الذين ظلوا داخل حدود القدس التي فصلت لتخدم أهداف إسرائيل السياسية، فقد حُصروا في جزر صغيرة غير متواصلة، ولا يمكن الوصول إلى

أي منها إلا عبر الأحياء الإسرائيلية. وهم، وإن كانوا يشكلون ثلث سكان القدس اليوم، لا يستطيعون التصرف إلا في 10% من الأراضي المدنية للسكن - ومعظم هذه النسبة تم البناء عليه.

وحتى عندما يسمح للفلسطينيين بالبناء، فجدير بنا أن نلاحظ أنهم مقيدون بكثافات أدنى كثيراً من تلك التي يتقيد بها الإسرائيليون. من ذلك أن أهالي قرية العيسوية الفلسطينيين لا يستطيعون أن يبناوا منازل ترتفع أكثر من طبقتين، بينما يستطيع سكان ضاحية التلة الفرنسية الإسرائيليون المبنية على أراض مصادرة من العيسوية، أن يقيموا بمبان من ثماني طبقات. ويحول التقسيم النطاقي التمييزي دون بناء مناطق تجارية وصناعية مثلما هي الحال في القطاع الإسرائيلي، كما يحول دون توفر الطرق جيدة الصيانة والبنى التحتية. فالمناطق الفلسطينية في القدس لا تتلقى إلا 8% من ميزانية البلدية السنوية (معلومات شخصية من مئير مارغليت). ويلخص تشيشين مقارنة البلدية كما يلي:

"[في سنة 1967]* اعتمد قادة إسرائيل مبدأين أساسيين في حكمهم القدس الشرقية: الأول زيادة عدد السكان اليهود فيها زيادة سريعة، والثاني عرقلة نمو السكان العرب وإجبارهم على بناء منازلهم في أماكن أخرى. إنها سياسة كانت ترجمتها حياة بائسة بالنسبة إلى أكثرية العرب في القدس الشرقية....

"في القدس حولت إسرائيل التخطيط المدني إلى أداة في يد الحكومة، تستعمل للحؤول دون نمو سكان المدينة من غير اليهود. وقد كانت سياسة عديمة الرحمة، نظراً إلى أن حاجات السكان الفلسطينيين (هذا إذا أغفلنا حقوقهم) كانت محل تجاهل تام. واعتبرت إسرائيل أن اعتماد خطط التقسيم النطاقي هو وسيلة للحد من عدد المنازل العربية الجديدة التي تبنى في الأحياء العربية، وللتأكد عن طريق ذلك من أن نسبة العرب إلى مجموع سكان المدينة - 28,8% سنة 1967 - لا تزيد على هذا المستوى. فالسماح بـ (كثير) من المنازل الجديدة في الأحياء العربية سيعني "الكثير" من السكان العرب في المدينة. والفكرة كانت نقل أكبر عدد ممكن من اليهود إلى القدس الشرقية، وطرد أكبر عدد ممكن من العرب إلى خارج المدينة تماماً. وسياسة الإسكان الإسرائيلية في القدس الشرقية كانت تتمحور كلها حول لعبة الأرقام هذه" (Cheshin et al. 1999, pp. 31-32).

وبينما كانت أعمال البناء الفلسطينية تخضع لقيود صارمة كانت إسرائيل تبني

(* في الأصل.

"الطوق الداخلي" من الضواحي الاستيطانية - رموت، رمات شلومو، نفي يعقوف، بيسكات زئيف، التلة الفرنسية، رمات إشكول، تالبيوت الشرقية، هار حوما، غيلو، إضافة إلى نوى المستوطنات في الحي الإسلامي وحول البلدة القديمة - التي تحدد الحدود البلدية الموسعة وتحافظ على السيادة الإسرائيلية. وقد كانت آثار ذلك شديدة وبعيدة المدى. فمنذ سنة 1967 أنشئت 85,000 وحدة سكنية لليهود في القدس الشرقية وحدها، بينما لم تتم الموافقة إلا على 9000 وحدة سكنية للفلسطينيين. وفي حين يتوجب على الفلسطينيين أن يبناوا منازلهم بأموالهم الخاصة (إن مجرد الحصول على رخصة بناء والوصل بالخدمات البلدية يمكن أن يكلفا العائلة الفلسطينية 20,000 - 60,000 دولار أميركي)، نجد أن البناء الإسرائيلي يتمتع بطيف واسع من الحوافز - دعم، وإعفاء موقت من الضرائب، وقروض قليلة الفائدة، وسوى ذلك من الحوافز الاقتصادية - يُقصد منها اجتذاب عدد كثير من الإسرائيليين إلى المستوطنات الرخيصة الثمن لكن ذات النوعية الجيدة. (تسمى المستوطنات "أحياء" لتطهيرها من التدايات السياسية والتقليل من حجمها). واليوم، يعيش نحو 200,000 إسرائيلي في الجزء الشرقي من القدس الذي تم ضمه سنة 1967، بما يفوق عدد السكان الفلسطينيين.

وتستخدم إسرائيل أيضاً عدداً من السياسات الإدارية لإبقاء عدد السكان الفلسطينيين منخفضاً بصورة زائفة. من ذلك أن تقييدها عمليات البناء الفلسطينية استجر نقصاً في المساكن يبلغ نحو 25,000 وحدة في هذا القطاع من مجتمع القدس (Kaminker 1995). ومع أن عدداً من الوحدات السكنية، يقدر بـ 5000 - 7000 وحدة، قد تم بناؤه بصورة "غير شرعية" استجابة لمجرد الحاجة الملحة، فإن السياسة العدوانية لكل من الحكومة والبلدية في تغريم الفلسطينيين لإقدامهم على البناء من دون رخص، وفي هدم منازلهم "غير الشرعية" (أنظر الجدول المرفق)، قد زادت نقص المساكن تفاقماً. وهذا ما أدى بالتالي إلى ارتفاع أسعار المنازل ارتفاعاً حاداً. ولما كان 70٪ من السكان الفلسطينيين في القدس يعيشون تحت خط الفقر (تقرير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، 1998)، فإن الكثيرين منهم يضطرون إلى التماس مساكن أرخص ثمناً خارج الحدود البلدية. لكنهم إذ يفعلون ذلك ينقلون "محور حياتهم" من القدس، ويفقدون بذلك إقامتهم بها ورواتبهم من مؤسسة التأمين الوطني، التي تشكل جزءاً مهماً من دخلهم. وعلى حد تعبير تقرير حديث لبنتسيلم (1998)، فإن "بلدية القدس تصادر الأرض، وتمنع وضع خطة مدينية للأحياء الفلسطينية، وترفض إصدار رخص بناء متسببة بأزمة سكنية حادة، ومجبرة السكان

على البناء من دون رخص، بحيث تتدخل وزارة الداخلية والبلدية لهدم المنازل. وهكذا ينتقل السكان إلى منازل خارج المدينة، وتقوم وزارة الداخلية عقب ذلك بإلغاء إقامتهم وتنفيهم نهائياً من المدينة.

وقد أدت هذه السياسة الإدارية المعروفة بـ "الترحيل الهادئ" إلى فقدان ألوف الفلسطينيين إقامتهم بالقدس منذ سنة 1967.

التخطيط المنحاز آلية مثالية للسيطرة، لأنه منمق بمصطلحات تقنية محايدة وخطط مدروسة تخفي الأهداف السياسية الكامنة وراءه؛ وهكذا يغدو الاحتلال "إدارة ملائمة". وتحتج إسرائيل بأنها تلتزم مخططاً هيكلياً للمدينة يعالج حاجات سكانها جميعاً، وبأنها تهدم منازل الفلسطينيين المبنية بصورة غير شرعية تماماً كما تفعل أية بلدية في أي مكان من العالم. ولما كان المراقب الخارجي غير مطلع على التفاصيل والإجراءات المعقدة للتخطيط البلدي في القدس، فهو يجد حجتها مقنعة. غير أن "المخططات الهيكلية" التي تقيد الفلسطينيين تقييداً صارماً بينما تسمح بالإعمار الإسرائيلي المكثف، إنما تظهر واجهة قانونية تحجب حقيقة التمييز سياسي النزعة، الكامن وراءها.

وتلك هي الحال أيضاً في شق الطرق الذي يُعرض (ويُدرك) باعتباره خطوات إيجابية في اتجاه التطوير المدني وتحسين فعالية المواصلات. من ذلك أنه لم تجر أية مناقشة للطريق رقم 80 الذي يطلق عليه اسم "طريق الطوق الشرقي" عندما يدخل القدس. (Brubaker 2001) ويؤدي هذا الطريق السريع دوراً أساسياً في التحكم في حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية: إذ إن الممر الذي يصل شمال الضفة الغربية بجنوبها أُغلق بطريق "E-1" (وهو الاسم الذي يطلقه المخططون على 13,000 دونم من الأرض التي صودرت من الفلسطينيين والتي تصل معاليه أدوميم بالقدس)، بحيث يضطر الفلسطينيون المسافرون على طول الضفة الغربية إلى دخول حدود القدس البلدية، جاعلين حركتهم بالتالي تحت رحمة قوات الأمن الإسرائيلية. ولما كان "طريق الطوق الشرقي" (الطريق 80) يشرع أبواب مستوطنة راس العمود المعزولة حتى الآن، وأبواب مستوطنة كدمات تسيون ("الخط الأمامي لصهيون") المخطط لها في أبو ديس، أمام مشاريع التطوير الإسرائيلية، فسيقوي حلقة ضعيفة في الطوق الداخلي، ويقطع أي تواصل بين أبو ديس (المقترحة أن تكون العاصمة الفلسطينية) والقدس.

إن عرض القدس باعتبارها مدينة "موحدة" يساعد إسرائيل أيضاً في التقدم بمطالبها الحصرية. والمطالب المستندة إلى ما كان من قداسة القدس العتيقة وأهميتها السياسية في نظر اليهود تنطبق على المدينة بأكملها، على الرغم من أن معظمها

حديث العهد وأن معظمه، كما رأينا، يتعلق بحضور فلسطيني لا يهودي. ولذا، فإن الأشخاص الذين لا خبرة لهم بالحدود المفصلة تبعاً لاعتبارات السيطرة السياسية يفترضون أن الولجة، والسواحة، والطالبية، ولفتا، وكفر عقاب - وهي جميعها أجزاء من القدس البلدية - تكتسي الأهمية الدينية والتاريخية نفسها، بالنسبة إلى إسرائيل، وأنها في منزلة الحائط الغربي، وينساقون بذلك إلى تأييد مطالب إسرائيل الحصرية. إن مفهوم "الحصرية التوسعية" هذا مريب بقدر ما يخدم مصالح مبتكريه.

"القدس الكبرى"

مع انتخاب حكومة بيغن سنة 1977، انطلق نمو الاستيطان خارج القدس بقوة، فأصبحت معاليه أدوميم مدينة مكتملة منذ سنة 1979. وعلى الرغم من مفاوضات وأوسلو التي تطرقت جزئياً إلى وضع القدس في المستقبل، فقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سنة 1995 المخطط الهيكلي لـ "القدس الكبرى" الذي يضم الطوق الخارجي من المستوطنات الإسرائيلية - هار أدار وغفعات زئيف وغفعون هحدشاه وكريات سيفر وتل تسيون، والمستوطنات الواقعة إلى الشرق من رام الله، ومعاليه أدوميم، والمباني الإسرائيلية في راس العمود، وإفرات، وغوش عتسيون، وبيتار عيليت - الممتدة على أكثر من 300 كم² من أراضي الضفة الغربية (de Jong 2000). كانت الأهداف المتوخاة من وراء هذه القدس الكبرى واضحة: إن بناء قدس كبرى تتوغل بعيداً في أراضي الضفة الغربية يمكن أن يعزز وجود المستوطنات، ويضمن السيطرة الإسرائيلية على مجمل القسم الأوسط من الضفة الغربية، ويحول دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

غير أن التخطيط للقدس الكبرى وبناءها تما بعيداً عن الأنظار، ولم يصبح قط قضية جدل سياسي، لكنهما اتخذتا معنى جديداً في كامب ديفيد. فبعد أن ووجه براك بالمطالب الفلسطينية من أجل حضور ما في القدس، وإدراكاً منه أن القبول بهذه المطالب قد يجعل إسرائيل تبدو متهاودة، استنتج أن من شأن قدس [إسرائيلية] كبرى أن تسمح بمرونة كهذه - وفي الحقيقة أن تتيح لإسرائيل "التخلص" من نحو 150,000 مقدسي فلسطيني - بينما تعزز القدس كمدينة يهودية. فقد تساءل براك: لم نريد "الاحتفاظ" بسكان القدس الفلسطينيين؟ لا رغبة لنا في أن نقدم لهم الخدمات المدنية، ولا المساعدات المالية (كدفعات التأمين الوطني)، ولا الهوية الإسرائيلية طبعاً. إلا أنه أقر بأن "تقسيم" القدس سيشكل مشكلة عويصة لإسرائيل داخل الحدود البلدية.

لكن توسيع القدس نحو الخارج لتضم الطوق الخارجي من المستوطنات سيجعل تقسيم المدينة لا ممكناً فحسب بل في مصلحة إسرائيل أيضاً: توسيع سيطرة إسرائيل الإقليمية وتعزيز أغلبيتها السكانية لإلغاء مفاعيل التكلفة الديموغرافية والسياسية المترتبة على "التنازل" عن أجزاء من القدس الشرقية. ذلك بأن من شأن الطوق الخارجي أن يغلف القدس الكبرى بشريحة كثيفة من سكان مدن الضواحي، تعزل القدس الشرقية العربية عن مجتمع الضفة الغربية الأوسع. كما أن من شأن سكانها الحاليين من المستوطنين الـ 80,000 أن يساهموا مساهمة كبيرة في "تهويد" المدينة. فعندما يصل عدد سكان المستوطنات إلى 250,000 مستوطن، وهو العدد المخطط لبلوغه سنة 2010، ترتفع نسبة الأغلبية اليهودية في القدس الكبرى من 68% إلى نحو 85%. وفي هذه الأثناء يتكفل الطوق الداخلي بعزل الفلسطينيين داخل المدينة في جيوب صغيرة منفصلة.

إن تحويل القدس الكبرى من مدينة إلى منطقة سيدق إسفيناً فعالاً بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية من الضفة الغربية، ويفكك التواصل الجغرافي لأية دولة فلسطينية، ويتحكم في حركة الفلسطينيين - بحيث يجعل تلك الدولة غير قابلة للحياة، ويجعل سيادتها مصطنعة ومخالفة. كما أن من شأن قيام منطقة القدس الكبرى أن يسدد ضربة قاضية إلى آمال أية دولة فلسطينية بالقدرة على الحياة اقتصادياً. فبينما يمكن أن يُمنح الفلسطينيون بعض الحق في دخول المدينة، فإن القدس الكبرى الشديدة التحصين - الكثيفة السكان الإسرائيليين المعززين بأنماط مواصلات وتدابير أمنية مصممة للتحكم في الفلسطينيين لا لدمجهم - ستشل القدس كمقر للحياة الفلسطينية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. ذلك بأنه مع دوران نحو 40% من الاقتصاد الفلسطيني حول القدس من خلال السياحة، والحياة التجارية، والصناعة، فإن انتزاع القدس من الحيز الفلسطيني سوف يقضي نهائياً على قابلية الدولة الفلسطينية العتيدة للحياة.

وقد علق براك في خطته لـ "السلام" من الأهمية على القدس الكبرى ما دفعه إلى ذكرها كأهم سبب لانتهيار مفاوضات كامب ديفيد. وقد بسط براك، في مؤتمر صحافي عقده في 25 تموز/ يوليو 2000 بعد انهيار المحادثات، المسألة بوضوح وصرامة: "موقف عرفات من قضية القدس هو ما منعنا من بلوغ اتفاق.... فقد طُرحت خلال سير المفاوضات، وأكثر من مرة، أفكار بشأن تعريف القدس ونموها إلى أبعاد لم تكن لها في أية مرحلة من مراحل التاريخ اليهودي، مع تعزيز هائل لأغلبيتها اليهودية

وضمن أكثرية [يهودية]* متينة لعدة أجيال. [وسيتم تحقيق ذلك]* عبر أخذ بعض المدن المحيطة بالقدس - معاليه أدوميم، وغفعات زئيف، وغوش عتسيون - وضمها إلى القدس وبسط السيادة الإسرائيلية عليها، بحيث نوجد وضعا يعترف فيه العالم كله بهذه القدس الموسعة الكبرى عاصمة لإسرائيل، وذلك لقاء تحويل بضع قرى وأحياء [فلسطينية]* تقع ضمن الحدود البلدية إلى السيادة الفلسطينية." [التشديد من الكاتب] وإذا ما تمكنت إسرائيل من تطبيق خطتها الخاصة بـ "القدس الكبرى"، وإقناع الفلسطينيين (أو إرغامهم) بالقبول بها، فإن العالم بأسره، كما يلاحظ براك، ليس فقط سيعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بل أيضاً سيقوم بذلك ضمن حدود موسعة جداً وبأكثرية يهودية ساحقة.

القدس المتروبوليتانية

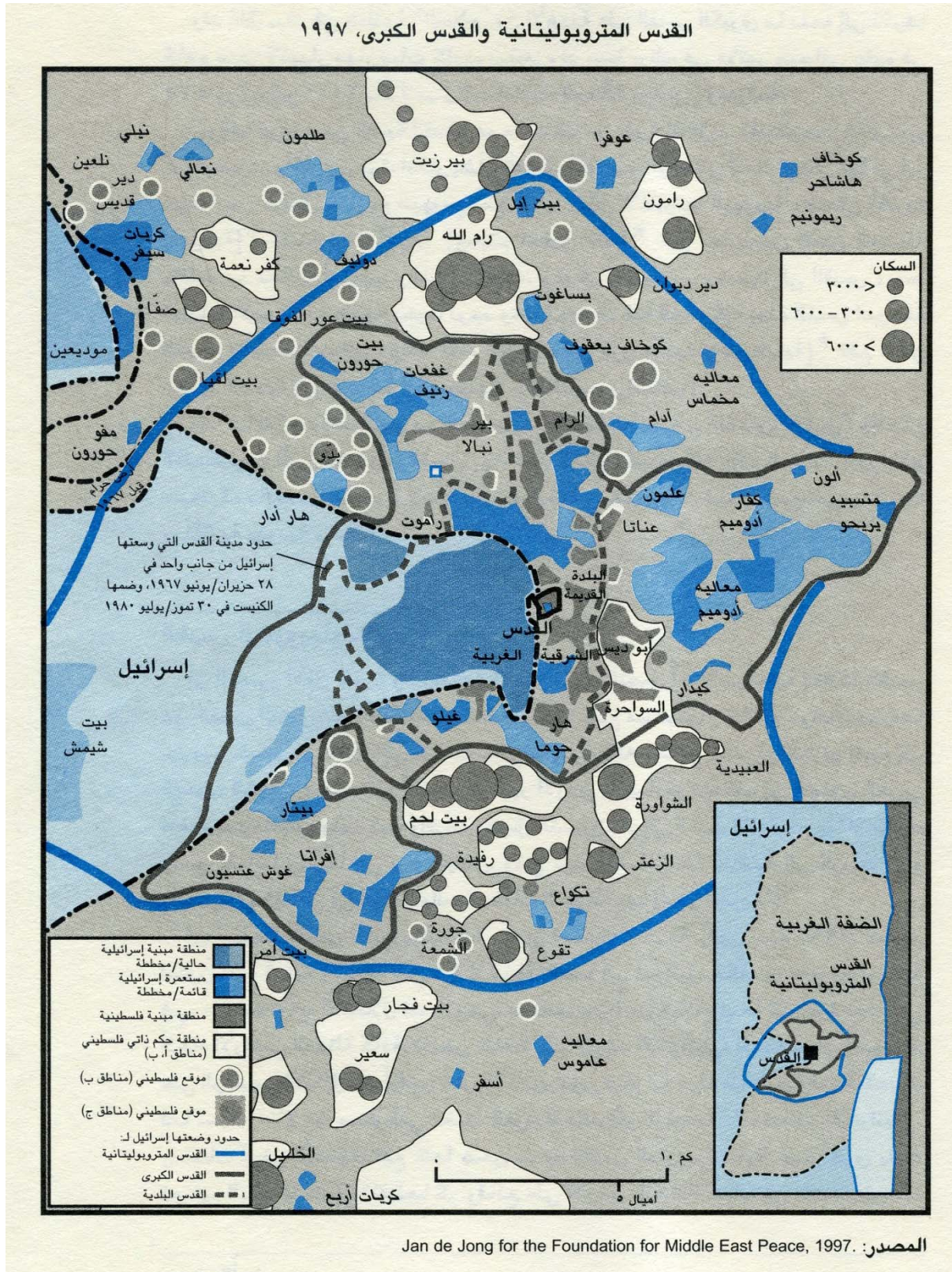
إن التصور الأقل شهرة والأبعد عن الأضواء بين التصورات الإسرائيلية الثلاثة للقدس هو "القدس المتروبوليتانية": وهي منطقة شاسعة تبلغ مساحتها 950 كم²، وتمتد حدودها من بيت شيمش في الغرب إلى كريات سيفر حتى رام الله، بما في ذلك رام الله، ثم تتجه إلى الجنوب الشرقي عبر معاليه أدوميم إلى نهر الأردن تقريباً، ثم تنعطف إلى الجنوب الغربي لتضم بيت ساحور وبيت لحم وإفرايم وغوش عتسيون، ثم إلى الغرب ثانية عبر بيتار عيليت وتسور هداسا رجوعاً إلى بيت شيمش. وهي توفر أيضاً وصلة حاسمة إلى كريات أربع والجيب الاستيطاني في الخليل والمستوطنات المحيطة بها (أنظر الخريطة).

إن "مخطط القدس المتروبوليتانية"، الذي اعتمده حكومة رابين سنة 1995، مصمم ليكون بنية تحتية إقليمية للسيطرة لا منطقة تُضم إلى إسرائيل. فالقدس المتروبوليتانية هي، من عدة نواح، الاحتلال نفسه. وهي، بصفتها جزءاً من شبكة واسعة للسيطرة ممتدة في أنحاء الأراضي المحتلة كافة، تنهض شاهداً على النيات الإسرائيلية للحفاظ على السيطرة، على الرغم من التنازل عن أراضٍ بطريقة تحول دون قيام أية دولة فلسطينية قابلة للحياة. فما نسبته 75٪ من مستوطني الضفة الغربية، والمراكز الرئيسية للاستيطان الإسرائيلي، ومنشآت البنى التحتية، تقع كلها ضمن حدود القدس المتروبوليتانية. مرة أخرى يثبت تصميم البنى التحتية وتنفيذها كـ "وقائع على الأرض" أنه أداة فعالة في تحديد مقومات المفاوضات وحرف نتيجتها.

(* في الأصل.

فالمقاربة الجغرافية هذه تخلق عاصمة كبرى تسيطر عليها إسرائيل، وتحدد في الواقع (de facto) طبيعة الأنشطة المدنية، والتوظيف، والمواصلات. وهي تجعل الحدود السياسية، كتلك القائمة بين القدس ورام الله، أو بين القدس وبيت لحم، فارغة من أي مضمون.

ومن الأمثلة البارزة، التي تظهر كيف يحدث هذا حالياً، إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة، شاعر بنيامين التي تقام الآن جنوبي شرقي رام الله عند "البوابة الشرقية" للقدس المتروبوليتانية. فهي توفر صلة وصل اقتصادية للمستوطنات الصغيرة المتناثرة - كوخاف يعقوف، تل تسيون، معاليه خماس، ألمون، بساغوت، آدم، وسواها من المستوطنات المنتشرة على الطريق إلى بيت إيل وعوفرا - التي لولاها لكانت معزولة عن اقتصاد كل من القدس وإسرائيل. والجدير بالملاحظة أن شاعر بنيامين تجرد أيضاً رام الله من حيويتها الاقتصادية عبر توفير وظائف في الصناعات الإسرائيلية تنافس مباشرة تلك القائمة في رام الله أو حولها. فمن خلال تحويل رام الله، وبيت لحم، وسواهما من المدن والبلدات الفلسطينية، إلى تابع للقدس الإسرائيلية، وإدخال أنماط من المواصلات تربط تل أبيب بعمّان وتهمش المناطق الفلسطينية، تقوم القدس المتروبوليتانية ببسط السيطرة الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية الإسرائيلية المباشرة على نحو 40% من الضفة الغربية. ومرة أخرى، المسألة هنا إنما هي مسألة سيطرة وقابلية للحياة، لا كمية الأراضي التي يستطيع الفلسطينيون أن ينتزعوها من إسرائيل.



خاتمة:

التخطيط في خدمة الاحتلال

إن كل احتلال، أو استعمار، أو نظام قمعي، يستخدم التخطيط والهدم والتعمير لتوكيد وجوده على الأرض. غير أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم "التخطيط المنحاز" إلى حد أبعد - والأكثر منهجية وفعالية - من أية قوة متسلطة أخرى.

إذاً، يساهم "التخطيط المنحاز" في محاولات إسرائيل الإبقاء على احتلالها عبر طريقتين. ففي المقام الأول يوفر واجهة قانونية وإدارية ومهنية للغايات السياسية المتمثلة بالاحتلال والسيطرة. ولما كان "التخطيط المنحاز" يصاغ بالمصطلحات المهنية والتقنية والمحايدة التي يستعملها المخططون، ويحفظ في أغوار مكاتب البيروقراطية الحكومية ولا يصل إليه الجمهور (وفي جملة الضحايا أنفسهم)، فإنه يجعل القسم الأكبر من الاحتلال والظلم غير مرئي. وهو إذ يؤطر الفلسطينيين في شبكة كثيفة من الخطط والإجراءات والرخص والمعاملات القانونية والرسوم، فإن الشبكة الإدارية المعقدة للسيطرة تقيدهم في كل وجه من أوجه حياتهم اليومية، وتتيح للسيطرة العسكرية أن تحتجب (في أفضل الأحوال) في خلفية تقع وراء هذه الحجب. وليس مصادفة أن الحكم العسكري الإسرائيلي للأراضي المحتلة يسمى "إدارة مدنية".

أمّا إلى أي حد يصل هذا الإرباك والعرقلة فيتبين من الفقرات اللاحقة التالية بقلم أوربي سافير، كبير المفاوضين الإسرائيليين في عملية أوسلو والمدير العام لوزارة الخارجية في حكومتي رابين وبييرس، في كتابه *The Process* (العملية):

"المفاوضات [مع الفلسطينيين في أوسلو سنة 1995] بشأن الصلاحيات التي مارستها إسرائيل على امتداد جيل كامل، فتحت عالماً كاملاً أمام عيني. فقد رعى الإسرائيليون على مر الزمن أسطورة مريحة فحواها أن احتلالنا هو (احتلال مستنير). كنت أعلم أن هذا تناقض في الألفاظ، لكنني ما كنت أعلم - وأعتقد أن قلة من الإسرائيليين الآخرين تعلم - إلى أي مدى غزونا حياة جيراننا الفلسطينيين. فقد كبتنا هذه المعرفة لأننا ربما كنا أول غزاة في التاريخ يشعرون بأنهم مغلوبون. إن صورتنا الذاتية كمجتمع إنساني وضحية التاريخ الدائمة، إضافة إلى عداء العرب، قد أعمتنا عما كان يجري في الأراضي المحتلة. إن ما اكتشفته [في أوسلو]* هو أن الفلسطيني لا يمكنه أن يبني بيتاً، أو يعمل، أو يدرس، أو يشتري أرضاً، أو ينتج غلة، أو يبدأ عملاً أو

(*) في الأصل.

تجارة، أو يتنزّه ليلاً، أو يدخل إسرائيل، أو يسافر، أو يزور عائلته في غزة أو الأردن، إلا بإذن منا. والجهاز الذي يدير هذا الأخطبوط هائل.

”بعض هذه القيود ينبع من مخاوف أمنية مشروعة. لكن الكثير منها إنما هو نتيجة قصور ذاتي، ومسخ بيروقراطي متنام يغتذي بميزانية عامرة لا قعر لها. خلال الأعوام الثمانية والعشرين من الاحتلال [حتى سنة 1995]، قامت إسرائيل من وقت إلى آخر باعتقال أو سجن نحو ثلث الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة. والسكان بأكملهم تعرضوا في وقت من الأوقات للإذلال الشنيع من جانبنا....

”إن تشخيص الاحتلال في نظر الكثير من الفلسطينيين كان يتمثل بضابط في الإدارة المدنية يدعى موسكوفيتش. إذا وافق موسكوفيتش تستطيع أن تبني بيتاً، وإذا لم يوافق لا تستطيع، وإلى أن يوافق تستطيع أن تنتف شعرك. كان موسكوفيتش قد أصبح مؤسسة في ذاته. وعندما قابلته أخيراً – وهو رجل نحيف ومتدين وودود – لم يترك في نفسي أي انطباع بأنه طاغية متسلط. قال لي أحد رؤسائه: (موسكوفيتش رجل طيب). وتلك تحديداً كانت المشكلة – رجل طيب يقوم بتنفيذ أوامر بيروقراطية بلا قلب يحدث وضعاً مستحيلاً، لأن لا مجال في أوضاع كهذه لحسن النية، أو الحس السليم، أن يعمل” (Savir 1998, pp. 207-208).

وإذا كان ثمة، في الواقع، شخص في موقع سافير غير مدرك للنواحي التسلطية التي يتسم بها التخطيط والإدارة الإسرائيليان في الأراضي المحتلة لمدة عدة أعوام من عملية التفاوض، فتخيّل ما تكون عليه قلة معرفة الشخص العادي بأداة التسلط المرهفة الخفية هذه.

والتخطيط المنحاز ”يخلق” أيضاً ”وقائع على الأرض” من شأنها، في نهاية المطاف، أن تحدد مقومات المفاوضات إلى درجة أن الغايات السياسية المحجوبة تحرف فعلياً مسار المفاوضات ونتائجها. ومعاليه أدوميم مثال كامل لذلك: مستوطنة تقع في ”القدس الكبرى” من شأنها – ربما أكثر من أية مستوطنة أخرى – أن تعرقل التواصل الجغرافي الفلسطيني وتهدد إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أصلاً. مع ذلك فإن معاليه أدوميم تم تصميمها وعرضها وإدراكها من قبل الإسرائيليين عامة باعتبارها مدينة ثانوية ”غير سياسية” – لا بل كأنها ليست مستوطنة. ونظراً إلى كونها ليست مستوطنة ”أيديولوجية” (في مقابل المستوطنات الأيديولوجية التي أنشأتها حركة غوش إيمونيم)، فهي تقع في خانة ما سماه براك ”الإجماع الوطني الإسرائيلي” – وبالتالي اعتُبرت ”لا مسألة”؛ أي لا يتم حتى التفاوض في شأنها. إن القبول بهذه ”المستوطنة اللامستوطنة” – أي أن استقرارها في الوعي كجزء ”طبيعي”

من المشهد - يقوم شاهداً عليه موقف المفاوضين الفلسطينيين في طابا، الذين أعربوا عن استعدادهم للتسليم ببقاء معاليه أدوميم (والكثير من باقي القدس الكبرى). هكذا، يتم إنشاء كيانات مدنية، ونقل سكان، وإقامة أنماط جديدة من المواصلات، وخلق أوضاع اقتصادية ضارة، واتباع سياسات في استخدام الأرض تمييزية وقادرة على القيام بدور حاسم في تحديد معالم أي اتفاق سلام وديمومته، ومع ذلك لا تدرك كلها ولا تفهم إلا بغموض.

ولن يكون من الممكن تفكيك "شبكة التحكم الكثيفة" التي تحول دون السلام العادل والثابت ما لم تدرك طبيعة كل من التصورات الإسرائيلية الثلاثة للقدس - ووجودها طبعاً - إضافة إلى الاستخدام الفعلي للتخطيط والإعمار كأداة احتلال. إن متابعة العملية السياسية لا تكفي، ولا حتى حملات القمع العسكرية. إذ على المرء أن يفهم "الوقائع على الأرض" من أجل تقويم طبيعة "السلام" الآخذ في الظهور.

المراجع

عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية*

السنة	العدد
١٩٨٨	٣٠
١٩٨٩ - ١٩٩١	غير معروف
١٩٩٢	١٢
١٩٩٣	٤٨
١٩٩٤	٢٩
١٩٩٥	٢٥
١٩٩٦	١٧
١٩٩٧	١٦
١٩٩٨	٢٥
١٩٩٩	٣١
٢٠٠٠	٩
٢٠٠١	٤٨
٢٠٠٢	١٧ (حتى منتصف شباط/فبراير)

(*) ثمة نحو ١٠٠٠ أمر هدم معلقة في القدس تؤثر في حياة ٦٠٠٠ عائلة.

المصدر: B'Tselem; LAW, Jerusalem Municipality.

- Brubaker, Matthew. "The Jerusalem Ring Road." *News From Within* 17 (4), 2001, pp. 11-13.
- B'Tselem. *The Quiet Deportation Continues*. Jerusalem: B'Tselem, 1998.
- Campbell, Elizabeth. "'Maximum Territory, Minimum Population'-Jerusalem: The Laboratory for the Policies of Zionist Colonization." *News From Within* 13 (11), 1998, pp. 8-13.
- Cheshin, Amir et al. *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem*. Cambridge: Harvard University Press, 1999.
- Davis, Rochelle. "The Growth of the Western Communities, 1917-1948." In Salim Tamari, ed. *Jerusalem 1948*. Jerusalem: The Institute of Jerusalem Studies, 1999, pp. 32-66.
- De Jong, Jan. "Israel's 'Greater Jerusalem' Engulfs the West Bank's Core." *Jerusalem Quarterly File*, no. 10, Autumn 2000, pp. 46-50.
- Habash, Dalia and Terry Rempel. "Assessing Palestinian Property in the City." In Salim Tamari, ed. *Jerusalem 1948*. Jerusalem: The Institute of Jerusalem Studies, 1999, pp. 154-188.
- Kaminker, Sarah. "East Jerusalem: A Case Study in Political Planning." *Palestine/Israel Journal* 2 (2), 1995, pp. 59-66.
- Savir, Uri. *The Process*. New York: Vintage, 1998.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>